Sudan Human Rights Network
الشبكة السودانية لحقوق الإنسان

قتل جماعي لأطفال الشوارع في السودان

روع السودان الاسبوع الماضي بأحداث الموت الجماعي المفزع لأكثر من ٧٠ من أطفال الشوارع الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣-٢٥ في العاصمة السودانية الخرطوم. مدير دائرة الجنايات بشرطة ولاية الخرطوم، اللواء محمد أحمد علي، ادعى في ٢٣ يونيو، أن كل الوفيات نتجت بسبب من استهلاك كحول الميثانول و بعض المواد السامة الأخرى. عثر على معظم الجثث في أم درمان والخرطوم. وذكرت الشرطة في تصريح ثاني أنهم وضعوا أيديهم على العصابات التي كانت تزود هذه المواد السامة واعتقلت ستة من المشتبه بهم. وأعرب خبراء سودانيين في علوم المختبرات عن دهشتهم حول الكيفية التي تمكن المشتبه بهم من الحصول على مثل تلك المادة القاتلة التي يقتصر توزيعها على فئات معينة مهنية و متخصصة.

على الرغم من انه لم يتم إجراء إحصاءات دقيقة عن أطفال الشوارع في السودان، و لكن تقدر بعض الدراسات والاستطلاعات إلى أن أعداد أطفال الشوارع في ولاية الخرطوم، الذين يعرفو باسم "الشماسة"، وصلت إلى ٥٠.٠٠٠ طفلاً. وقد أدى النزاع المسلح والجفاف والمجاعة إلى النزوح الجماعي للسكان السودانيين. افقرت سياسات الحكومة غالبية الشعب السوداني، كما مزقت النسيج الاجتماعي للمجتمعات المحلية، مما أدى لانفصال العديد من الأطفال عن أسرهم أو تيتمهم. و بسبب قساوة الحياة و تخلي الحكومة السودانية عن واجبها تجاههم، يجد العديد من الأطفال في اللجوء إلى شم الغراء والمواد المخدرة آلية لاخماد صوت الجوع. للفجوة الكبيرة بين الاغنياء والفقراء في السودان آثار مدمرة بصفة خاصة على الأطفال. منذ ١٩٩٠ دخلت الحكومة السودانية في حملة تنظيف شوارع المدينة من أطفال الشوارع من خلال الاعتقال التعسفي والاحتجاز والضرب من قبل الشرطة. وتتهم السلطات الأمنية أطفال الشوارع بتأجيج مظاهرات الاحتجاج المتفرقة إلى جانب عناصر أخرى. لا تنظر سلطة الدولة إلى أطفال الشوارع إلا على انهم ليسوا اكثر من آفات يجب التخلص منها بالابادة، وهذا الموقف تجاههم يسهل ارتكاب الجريمة ضد هؤلاء الأطفال والسماح بمرورها دون عقاب.

الشبكة السودانية لحقوق الإنسان تعتقد أن المادة السامة التي أدت إلى وفاة جماعية غامضة، أعطيت عمداً لهؤلاء الأطفال من قبل أشخاص بنوايا سيئة. وتدعو الشبكة السودانية لحقوق الإنسان إلى تعيين لجنة تحقيق مستقلة لإجراء تحقيقات موثوقة ونزيهة لهذه الجريمة البشعة وملاحقة المتورطين فيها بغض النظر عن مواقعهم أو انتماءاتهم. قدرة الجناة على ارتكاب مثل هذه الجرائم دون مساءلة تساعد في ازكاء الانتهاكات، إلى جانب انعدام الثقة بصورة عامة في النظام القانوني السوداني.